معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٧٨)

مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية وإمكانيات ، وسياسات وأدوات مواجهتها

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٨)

مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية وإمكانيات ، وسياسات وأدوات مواجهتها

يوليو ٢٠٠٤

الموضوع	الصفحة
٤- فرص إستصلاح الأراضى الجديدة وزراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية	٨١
(١/٤) المساحات المخطط إستصلاحها وإستزراعها	٨١
(٢/٤) المحاصيل الملائمة للزراعة	٨٢
(٣/٤) إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها	٨٢
٥- النتائج المتوقعة لتعديل إستخدامات الأراضى ، وإستصلاح الأراضى الجديدة	٨٦
٦- السياسات والأدوات المساعدة	٩٢
(١/٦) فى حالة الأراضى المنزرعة حالياً	٩٢
(٢/٦) فى حالة الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها	٩٨
(٣/٦) التسويق ، والتوزيع	١٠١
(٤/٦) الإستهلاك	١٠٣
(٥/٦) التعامل فى الأسواق الدولية	١٠٣
٤- ملخص	١٠٥
٥- مرفقات	
٦- مراجع وهوامش	

"فهرس الجداول"

الصفحة

جدول (١/١) الميزان التجارى السلعى ، والزراعى والغذائى مع العالم الخارجى فى السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ . ٥

جدول (٢/١) الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠١ . ١٠

جدول (١/٢) مساحة الأراضى الزراعية والمساحة المنزرعة بالمحاصيل المعمرة عام ٢٠٠٢ . ٥٠،٥١

جدول (٢/٢) مساحة الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الموسمية وتوزيعها النسبى بين المحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٢ . ٥٥،٥٦

جدول (٣/٢) التوزيع النسبى للأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية فيما بين المحاصيل الصيفية والنيلية خلال عام ٢٠٠٢ . ٥٩،٦٠

جدول (٤/٢) الإضافات والمساحة الإجمالية للقمح ، والبرسيم فى ظل دورة ثلاثية لزراعة المحاصيل البقولية . ٧٧،٧٨

جدول (٥/٢) تصور إستخدامات الأراضى المستهدف إستصلاحها وإستزراعها بإستراتيجية وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٧ . ٨٥

جدول (٦/٢) النتائج الإجمالية لتعديل إستخدامات الأراضى الزراعية وإستصلاح الأراضى الجديدة . ٩١

مقدمة

إن الإعتماد علي الذات في إنتاج الإحتياجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية يعد من الأهداف الأساسية التى تأمل أي من الدول في الوصول اليه ، إلا أنه وفي غالب الأحوال تقف محدودية الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي (بسبب محدودية الموارد الزراعية أو ضعف الإنتاجية أو كلاهما) حائلاً أمام الوصول الى هذا الهدف . وفي ظل هذا الموقف تلجأ الدول إلى تعظيم الإستفادة من مواردها الزراعية المتاحة من خلال الإستفادة من مزايا التجارة مع الدول الخارجية في السلع الزراعية والغذائية حيث تصدير السلع الزراعية والغذائية التى تتميز في إنتاجها بوجود الميزة النسبية والتنافسية في الأسواق الخارجية ، وإستيراد غيرها من السلع التى تتميز في إنتاجها بميزة نسبية أقل أو غياب مثل هذه الميزة . ويغلب الإتجاه حالياً إلى مثل هذا التوجه في عالم اليوم مع التوجه الى تحرير التجارة الدولية والإندماج الإقتصادي العالمي ، ومع التسليم بثمار هذا التوجه إلا أن المواقف العملية لكثير من الدول وخاصة المتقدمة منها تكشف عن وجود الكثير من الإحتمالات التى تضعف من فرص إستفادة الدول النامية من جني ثمار تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية والغذائية ، بل هناك من المواقف الأخري لمثل هذه الدول التى قد ينشأ عنها الوجود الفعلي لبعض الأخطار التى تهدد الأمن الغذائي بمجتمعات الدول النامية ، والتي قد لا تستطيع معها مثل هذه الدول الأخيرة توفير إحتياجاتها الغذائية الضرورية يضاف إلي ذلك أيضا المخاطر التى يمكن أن تنشأ عن التغيرات فى الظروف الطبيعية في مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية أو التغيرات في شروط التبادل الدولي .

وقد يضاف الى الأخطار الخارجية البعض الآخر من الأخطار الداخلية والتي قد تنشأ عن الضعف المتنامي في أحد الجوانب الإقتصادية ، ومن ثم مواجهة المجتمع بإحتمالات ضعف القدرة علي تأمين الإحتياجات الغذائية للمجتمع .

ويشير التاريخ المعاصر إلى وجود بعض الدول النامية التى واجهت هذه الأخطار ، ومن ثم وجود الأزمات الناشئة عنها ومايترتب عليها من نتائج إقتصادية وإجتماعية تعايشت معها لسنوات طويلة ، بسبب غياب المقومات والعوامل المساعدة التى تمكنها من التغلب على النتائج السلبية لهذه الأزمات فى أوقات قصيرة . ومن هنا فإن الإستعداد لمواجهة إحتمالات وجود هذه الأخطار والأزمات بتوفير مثل هذه المقومات والعوامل قد يساعد وإلى حد كبير من التخفيف من حدة النتائج الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عليها فى وقت سريع ، ومن هنا أيضاً تأتى أهداف

الدراسة الحالية حيث تهدف إلى تحديد المخاطر الخارجية التى يحتمل أن تواجه أى من الدول النامية ثم تحديد المقومات والعوامل اللازمة للإستعداد لمواجهة مثل هذه الإحتمالات بالنسبة للمجتمع المصرى .

إن تحديد هذه المخاطر ومايتطلب لمواجهتها لابد أن يكون له إنعكاساته على سياسات وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية المستقبلية ليس فقط من حيث تخطيط هذه المشروعات وتحديد أهدافها الإنتاجية ومايرتبط بذلك من سياسات إقتصادية بل أيضاً من حيث حجم ونوعية هذه المشروعات ، وحيث يشمل ذلك أيضاً البرامج والمشروعات غير الزراعية ذات الصلة بإنتاج وتوفير الغذاء .

ولتحقيق أهداف الدراسة قسم البحث إلى فصلين أساسيين يتناول الفصل الأول منها مناقشة الأخطار المحتملة للأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية بالنسبة للدول المستوردة لها ، وإحتمالاتها بالنسبة لمصر ، بعد تحديد ماهية السلع الغذائية الإستراتيجية . أما الفصل الثانى فيتناول دراسة الفرص المتاحة بالزراعة المصرية لزيادة الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الإستراتيجية فى ضوء القيود أو المحددات القائمة ثم طرح السياسات والأدوات المساعدة على ذلك ، وتلك التى تساهم فى مواجهة أخطار الأسواق الدولية لهذه السلع .

ولقد شارك فى إعـداد هذه الدراسـة أ.د. عبد القـادر دياب (باحث رئيسى ، وكل من أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. سيد حسين ، أ.د. بركات الفرا ، أ.د. هدى صالح النمر ، د. نجوان سعد الدين .

الباحث الرئيسى

(أ.د. عبد القادر دياب)

الفصل الأول : "مخاطر التجارة الدولية فى السلع الغذائية الإستراتيجية"

١- تمهيد :

من الحقائق المؤكدة المتعارف عليها وجود النفع المتبادل بين الأطراف الدولية المتعاملة فى الأسواق الدولية السلعية حيث تعمل كل من هذه الأطراف لتحقيق وفورات إقتصادية عبر ماتصدره من سلع تتميز فى إنتاجها بميزة نسبية كبيرة ، وإستيراد ماقد لاتتوافر لديها الميزة النسبية فى إنتاجه ، وهو ماينعكس فى النهاية لإشباعها لقدر أكبر من إحتياجاتها من مواردها المحدودة . وفى المقابل فإن للتعامل فى الأسواق الدولية مخاطره التى قد تفقد معه بعض الأطراف المكاسب المنتظرة منها أو جانباً منها ليس من المنظور الإقتصادى فقط بل قد يشمل ذلك أيضاً المنظور الإجتماعى والسياسى . وإذا كان من أهداف الدراسة الحالية تحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للتعامل فى السلع الزراعية الغذائية الإستراتيجية بالأسواق الدولية ، وإذا كان حجم أى من هذه المخاطر يتوقف بالتبعية على حجم التعاملات فى هذه الأسواق ، وعلى طبيعة السوق الدولية لأى من السلع الغذائية الإستراتيجية ، لذلك كان هدف الفصل الحالى من الدراسة هو التعريف أولاً بالسلع الزراعية الغذائية أو تحديدها ، ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منها فى إجمالى التجارة الخارجية الزراعية والغذائية ، ويلى ذلك التعريف بالأسواق الدولية لكل من هذه السلع تمهيداً لمناقشة وتحديد المخاطرالمحتملة فى كل من هذه الأسواق .

٢- السلع الغذائية الإستراتيجية :

قد يعبر تعريف سلعة ما بأنها سلعة إستراتيجية عن الأهمية الحيوية لهذه السلعة ، ومن ثم أهمية تأمين الإحتياجات الوطنية منها والسعى إلى تحقيق ذلك . وفى هذا السياق قد تبدو السلع الغذائية فى مجموعها سلعاً إستراتيجية بإعتبارها تمثل المقومات الأساسية لحياة الإنسان وإستمرارية نشاطه ، وحيث يعد تأمين الإحتياجات منها غاية أساسية لأى من المجتمعات . إلا أن محدودية الموارد والطاقة الإنتاجية لكثير من المجتمعات وعدم قدرتها على تأمين إحتياجاتها من جميع السلع الغذائية قد فرض ترتيب هذه السلع فى سلم أولويات تبعاً لمعايير وأهداف محددة ، والتى قد تتباين بدورها بين المجتمعات المختلفة بتباين ظروفها الإقتصادية والإجتماعية وعاداتها الإستهلاكية . ومع ذلك قد يتواجد الإجماع بين المجتمعات المختلفة (خاصة فى الدول النامية) على إحتلال مجموعة محاصيل الحبوب المرتبة الأولى فى سلم هذه الأولويات ، وإعتبارها الممثل الرئيسى للإحتياجات الأساسية للفرد واللازمة للإبقاء على حياته ونشاطه . وقد تبدو هذه الأولوية مبنية على أساس مايولده الإستهلاك البشرى لهذه المجموعة من المحاصيل من سعرات حرارية مرتفعة (والتى تمثل العنصر الأساسى لحياة الإنسان ونشاطه) بالقياس إلى غيرها من السلع الغذائية الأخرى (بإستثناء السلع السكرية وزيوت الطعام) إلى جانب ماتشتمل عليه من مكونات

بروتينية ، ودهنية بنسب مرتفعة نسبياً بالقياس إلى غيرها من السلع الغذائية النباتية (بإستثناء السلع البقولية) ، وفى هذا الإطار أيضا تبدو محاصيل الحبوب هى الأقل تكلفة بالنسبة للمستهلك الفرد لتوفير إحتياجاته الأساسية من الغذاء ، حيث تشير التقديرات إلى أن إستهلاك المائة جرام من الحبوب يتولد عنها سعرات حرارية تتراوح مابين ٣٥٠ كالورى (فى حالة القمح) إلى ٣٧٤ كالورى فى حالة (الأذرة الرفيعة) ، كما تبلغ نسبة البروتين بها مابين ٩% (فى حالة الأذرة الشامى ، والرفيعة) إلى ١٢% (فى حالة القمح) ، أما نسبة الدهون فتتراوح مابين ١,٥% (فى حالة القمح) إلى ٤,٢% (فى حالة الأذرة الشامى).

هذا ، ومن منظور الإحتياجات الغذائية الأساسية للإنسان أيضاً قد تأتى زيوت الطعام فى المرتبة التالية للحبوب فى سلم الأولويات ، حيث تعد مدخلاً أساسياً فى تجهيز الطعام فضلاً عن إرتفاع كمية السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها (٨٨٠ كالورى/١٠٠جم من الزيوت) إلى جانب كونها تعد مكون دهنى وبنسبة ١٠٠% فى الطعام المجهز . ومن هذا المنظور أيضاً ينظر الكثير من المجتمعات إلى السلع الغذائية البقولية على أنها من الإحتياجات الأساسية للإنسان ذات الأولوية المتقدمة حيث إرتفاع نسبة البروتين بها إلى مايقرب ضعف النسبة المتواجد بها فى مجموعة الحبوب مع تقارب السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها مع السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك الحبوب . فإستهلاك مائة جرام من السلع البقولية يتولد عنها سعرات حرارية تتراوح مابين ٣٥٣ كالورى فى حالة الفول البلدى إلى ٣٤١ كالورى فى حالة السلع البقولية الأخرى ، كما تبلغ نسبة البروتبن بها مابين ٢٥,١% فى حالة الفول البلدى ، ٢٢,٠% فى حالة السلع البقولية الأخرى ، أما مكون الدهون بها فيبلغ مابين ١,٨% فى حالة الفول البلدى ، ٢,٢% فى حالة السلع البقولية الأخرى ، حيث تشير هذه المؤشرات إلى تفوق مجموعة السلع البقولية عن مجموعة اللحوم الحيوانية من حيث المكون البروتينى والذى تتراوح نسبته فى المجموعة الأخيرة مابين ١٦% (فى حالة لحوم الضأن) إلى ١٩% تقريباً (فى حالة النوعيات الأخرى من اللحوم الحيوانية والداجنة) ، وإن كانت هذه المجموعة (اللحوم) تتفوق عن مجموعة البقوليات من حيث إرتفاع نسبة الدهون بها والتى تصل فى حدها الأدنى إلى نحو ٧,٧% فى حالة لحوم الدجاج ، وإلى نحو ٢٢,٤% فى حالة اللحم البقرى الكبير كحد أقصى . كما تتفوق مجموعة السلع البقولية عن مجموعة اللحوم الحيوانية والداجنة من حيث السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها ، حيث تبلغ السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك مائة جرام من اللحوم مابين ١٤٧,٤ كالورى فى حالة لحوم الدجاج إلى مايقرب من ٢٨٠ كالورى كحد أقصى فى حالة لحوم الشأن . وإذا كانت السلع الغذائية البقولية تتفوق على مجموعة اللحوم من حيث

السعرات الحرارية المتولدة عنها ، ولإرتفاع نسبة المكون البروتينى بها فهى تتفوق بدرجة أكبر عن الألبان ، وبيض المائدة والأسماك والتى تنخفض نسبة المكون البروتينى ، والدهون بها عنه فى حالة مجموعة اللحوم إلى جانب إنخفاض السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاكها . وتصل السعرات الحرارية المتولدة عن إستهلاك الغذاء ونسبة المكون البروتينى ، والدهون به إلى مستويات أقل وبدرجات كبيرة فى حالة مجموعات الفاكهة والخضروات مع وجود التباينات الواضحة من سلعة إلى أخرى منها). حيث تبلغ السعرات الحرارية المتولده عن إستهلاك مائة جرام مايقرب من ٨١ ، ٦٧ ، ١٢٧ ، ٢٥ ، ٤٦ كالورى فى حالة كل من البطاطس، والقلقاس ، والبطاطا ، والطماطم ، والخضروات الأخرى على الترتيب . كما تبلغ نسبة المكون البروتينى فى كل من هذه الحالات وعلى الترتيب نحو ١,٧% ، ٣,٣% ، ١,٨% ، ٠,٨% ، ٢,٢% . أما نسبة الدهون بها فتبلغ نحو ٠,٢% ، ٠,٠% ، ٠,٠% ، ٠,٣% ، ٠,٣% على الترتيب [١].

هذا وإذا كان ماسبق الإشارة إليه يأتى بمحاصيل الحبوب ، وزيوت الطعام ، والمحاصيل البقولية وعلى الترتيب فى سلم الأولويات بالنسبة لتأمين الإحتياجات الأساسية للمواطن الفرد واللازمة للإبقاء على حياته ونشاطه خاصة فى الدول النامية ذات الدخول الفردية المنخفضة ، إلا أن ذلك لاينفى وبالتأكيد أهمية مجموعات السلع الغذائية الأخرى فى توفير الغذاء الصحى للأنسان والتى قد تأتى فى مقدمة أولويات المجتمعات المتقدمة ذات الدخول الفردية المرتفعة والتى وصلت إلى مرحلة متقدمة فى تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطن الفرد من المجموعات السلعية الثلاث المشار إليها من قبل .

هذا و إذا كانت المجموعات الثلاث الأولى المشار إليها توصف على أنها سلعاً إستراتيجية بإعتبارها تمثل الإحتياجات الأساسية للمواطن الفرد ، ومن ثم تاتى غاية تأمين الإحتياجات منها (سواء من خلال الإنتاج المحلى أو السوق الدولية) من أولى الأولويات ، إلا أن هناك من العوامل الأخرى التى قد تدعو إلى أهمية تأمين هذه الإحتياجات من خلال إنتاجها محليا ، كما قد تضيف هذه العوامل سلعاً غذائية أخرى إلى قائمة هذه الأولويات وهو ماستحاول الدراسة الإشارة إليه فى النقاط التالية من الفصل الحالى .

٣- التجارة الخارجية المصرية فى السلع الزراعية والغذائية :

تتوقف نوعية وحجم مخاطر التجارة الدولية فى السلع الغذائية الإستراتيجية والتى يحتمل أن يواجهها المجتمع المصرى فى جانب منها على حجم التعاملات المصرية فى هذه السلع

بالأسواق الدولية، وعلى ماتمثله هذه التعاملات من ضغوط (أو وفورات) على مواردها الإقتصادية، وهو ماتكشف عنه قائمة الصادرات، والواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية فى السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ والمبينة بالجدول رقم (١/١) ، والتى تشير إلى المؤشرات التالية :

- تزايد العجز فى الميزان التجارى السلعى خـــلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، حيث إزداد من ٦٧٨٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ١٢٥٢٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ ، وإن إنخفض إلى نحو ٩٣١٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ، وهو مايعزى أساساً إلى إنخفاض الواردات السلعية غير الزراعية خلال هذا العام الأخير . حيث بلغ متوسط العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ نحو ١٠,٠١٩ مليار دولار .
- وجود عجز فى الميزان التجارة للسلع الزراعية بلغ نحو ٣٠١٠,٤ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، وحيث يمثل بذلك مانسبته ٣٠,٠% من العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى . أما العجز السنوى فى الميزان التجارى للسلع الغذائية (بدون الأسماك ومنتجاتها) فبلغ نحو ٢٥٣٦,٩ مليون دولار فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ، وحيث يمثل بذلك نحو ٨٤,٣% من إجمالى العجز السنوى فى الميزان التجارى للسلع الزراعية ، ومانسبته ٢٥,٣% من إجمالى العجز السنوى فى الميزان التجارى السلعى .
- إن الصادرات الزراعية (بدون الأسماك ومنتجاتها) السنوية بلغت فى المتوسط نحو ٥٢٦,٤ مليون دولار خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، حيث تمثل بذلك مايقرب من ١٤,٩% من متوسط الواردات السنوية من السلع الزراعية خلال هذه الفترة ، والذى بلغ نحو ٣٥٣٦,٩ مليون دولار . أما الصادرات السنوية من السلع الغذائية خلال نفس الفترة فبلغت فى المتوسط مايقرب من ٣١٥,١ مليون دولار تمثل مانسبته ١١,٠% من متوسط الواردات السنوية من السلع الغذائية والتى بلغت نحو ٢٨٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى أن الميزان التجارى للسلع الغذائية والزراعية تشكل أحد المصادر الأساسية فى الضغط على موارد الإقتصاد المصرى من النقد الأجنبى وبنسبة ٣٠% خلال الفترة المشار إليها ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : ماهى السلع والمجموعات السلعية ذات النصيب الأكبر فى ذلك ؟ ... إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فى المؤشرات التى يمكن إستخلاصها من الجدول رقم (١) بمرفقات الدراسة والتى يمكن إيجازها فيمايلى:

جدول رقم (١/١) الميزان التجاري السلعي ، والزرعي ، والغذائى مع العالم الخارجي
فى السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

(مليون دولار)

البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
إجمالى التجارة السلعية :						
أ- الصادرات	٤٩٥٧	٤٦٠٩	٥٣٤٥	٥١٢٨	٤٤٤٥	٤٦٩١
ب- الواردات	١١٧٣٩	١٤١٠٧	١٥٥٦٥	١٦٨٩٩	١٦٩٦٩	١٤٠١٠
الميزان التجاري	-٦٧٨٢	-٩٤٩٨	-١٠٢٢٠	-١١٧٧١	-١٢٥٢٤	-٩٣١٩
السلع الزرعية :						
أ- الصادرات (مليون دولار)	٥٣٦,١	٥٢١,١	٤٤٢,٣	٥٧٥	٥٨٥,٢	٤٩٨,٨
(%)	١٠,٨	١١,٣	٨,٣	١١,٢	١٣,٢	١٠,٦
ب- الواردات (مليون دولار)	٣٣٦٤,٤	٣٨٦١,٩	٣٤٣٧,٦	٣٤٣٨,١	٣٥٠٨,١	٣٦١١
(%)	٢٨,٧	٢٧,٤	٢٢,١	٢٠,٣	٢٠,٧	٢٥,٨
ج- الميزان التجاري (مليون دولار)	٢٨٢٨,٣	٣٣٤٠,٨	٢٩٩٥,٣	٢٨٦٣,١	٢٩٢٢,٩	٣١١٢,٢
(%)	٤١,٧	٣٥,٢	٢٩,٣	٢٤,٣	٢٣,٣	٣٣,٤
السلع الغذائية * :						
أ- الصادرات (مليون دولار)	٣٢٠,٢	٣٥٩,٦	٢٦٨,٥	٣٧١,٥	٢٧٧,٨	٢٩٢,٩
(%)	٦,٥	٧,٨	٥	٧,٢	٦,٢	٦,٢
ب- الواردات (مليون دولار)	٢٧٨٩,٦	٣٢٠١	٢٧٧٦,٧	٢٧٠٥,٤	٢٨١٩,٤	٢٨١٩,٩
(%)	٢٣,٨	٢٢,٧	١٧,٨	١٦	١٦,٦	٢٠,١
ج- الميزان التجاري (مليون دولار)	٢٤٦٩,٤	٢٨٤١,٤	٢٥٠٨,٢	٢٣٣٣,٩	٢٥٤١,٦	٢٥٢٧
(%)	٣٦,٤	٢٩,٩	٢٤,٥	١٩,٨	٢٠,٣	٢٧,١

المصدر: F0A0o, Trade year book,voe 050+ ,Roma , 2000.

* لا تشمل الاسماك ، ومنتجاتها

- تأتى مجموعة الحبوب فى المرتبة الأولى فى قائمة السلع الزراعية والغذائية التى تشكل ضغطا على موارد الإقتصاد المصرى من النقد الأجنبى حيث حقق ميزانها التجارى عجزاً صافياً بلغ نحو ١٠٣٦,٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ ، وتعد حبوب القمح ، والأذرة ، والشعير هى المصدر الأساسى وعلى الترتيب لهذا العجز ، والذى يخفف من أثاره وبقدر محدود مايصدره الإقتصاد المصرى من حبوب الأرز .
- تحتل مجموعة المنتجات الحيوانية والممثلة فى اللحوم والألبان ، ومنتجاتها، والمنتجات الحيوانية الأخرى فى المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث صافى العجز السنوى فى ميزانها التجارى ، والذى بلغ نحو ٥٧٢,١ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال فترة الثلاث سنوات المشار إليها .
- وبالنسبة للمركز الثالث فى هذه القائمة فتحتله زيوت الطعام ، ومجموعة بذور زيت الطعام حيث بلغ متوسط صافى العجز السنوى فى ميزانها التجارى خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ مايقرب من ٤٥٧,٥ مليون دولار .
- أما المراكز الثلاث الأخيرة من الرابع إلى السادس فى هذه القائمة فيمثلها وعلى الترتيب كل من السكر ، والأسماك ، والبقوليات حيث بلغ المتوسط السنوى فى العجز الصافى للميزان التجارى لكل منها مايقرب من ٢٥٣,٠ ، ١٥٥,٧ ، ٩٣,٧٦ مليون دولار على الترتيب خلال السنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ .
- قد يعاد ترتيب أولوية زيوت الطعام وبذور زيت الطعام فى هذه القائمة لتحتل المركز الثانى بعد الحبوب ثم يليها فى ذلك مجموعة المنتجات الحيوانية لتحتل المركز الثالث إذا ما أخذ فى الحسبان صافى العجز السنوى فى الميزان التجارى للمنتجات الثانوية الناتجة عن تصنيع بذور زيت الطعام والممثلة فى الكسب ، والكسب المطحون ، والذى بلغ نحو ١٦٥,٥٠ مليون دولار خلال نفس الفترة المشار إليها ، وليصبح بذلك إجمالى صافى العجز السنوى فى هذه المجموعة مايقرب من ٦٢٣,٠ مليون دولار فى المتوسط خلال هذه الفترة .

وفى إطار الترتيب السابق للمجموعات السلعية الغذائية ، وفقا لحجم إستنزافها لموارد النقد الأجنبى بالإقتصاد المصرى ، وإذ ماجاز القول بأن تجنب مصادر مثل

هذا الإستنزاف يعد هو المعيار لتحديد السلع الغذائية الإستراتيجية والغاية من تأمين الإحتياجات منها من خلال الإنتاج المحلى ، لكان معنى ذلك وجود مجموعة الحبوب (من قمح وأذرة) فى المركز الأول بقائمة السلع الغذائية الإستراتيجية ، ثم يليها فى ذلك مجموعة زيوت ، وبذور زيوت الطعام ، حيث تأتى بالمركز الثانى فى هذه القائمة ، كما تأتى مجموعة المنتجات الحيوانية بالمركز الثالث ، ثم المجموعات السلعية الغذائية الأخرى على النحو المشار إليه من قبل ، وحيث يلاحظ من ذلك تماثل مركز كل من مجموعتى الحبوب ، وزيوت الطعام وفقا لهذا المعيار ، مع أولوية كل منهما وفقا لمعيار تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطن الفرد فى المجتمع المصرى ، والمشار إليها من قبل . أما المجموعات السلعية الغذائية الأخرى فقد تتباين أولوياتها فيما بين المعيارين ، حيث يبدو ذلك واضحاً على الأقل بالنسبة لمجموعة البقوليات التى تأتى فى الأولوية الأخيرة وفقاً للمعيار الأخير ، على حين تأتى فى المرتبة الثالثة وفقا لمعيار الإحتياجات الأساسية من الغذاء . ومن ثم فإن التحديد النهائى لأولويات مثل هذه المجموعات من قائمة السلع الغذائية الإستراتيجية قد يصبح رهناً بعوامل ومتغيرات أخرى قد يكشف عن جانباً منها طبيعة المخاطر المحتملة التى يمكن أن تواجه تأمين الإحتياجات منها عبر التجارة الدولية ، أو تلك المرتبطة بتأمين الإحتياجات منها عبر الإنتاج المحلى أو سلوكيات المستهلك ذاته .

٤ – الأسواق الدولية للسلع الغذائية ومخاطرها :

من أولى التساؤلات التى يمكن أن تطرح حول مخاطر الإعتماد على الأسواق الدولية في تأمين إحتياجات الغذاء لأي من المجتمعات هو ما يمكن صياغته في التساؤل التالى : هل يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عن إحتمالات نقص الإنتاج العالمي من الغذاء أو نموه بمعدلات أقل عن معدلات النمو في السكان ، ومن ثم يتناقص نصيب الفرد منه في أي من الفترات ؟ ... إن مثل هذه الإحتمالات تعد قائمة لأسباب متنوعة قد تختلف من فترة إلى أخري ، ومـــن منطقة إلى أخري ، ومن أهم هذه الأسباب : (١) تغير الظروف المناخية والبيئية في إتجاه معاكس للظروف المناسبة لإنتاج الغذاء فى بعض الفترات ، (٢) تحول جانب من الموارد الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء إلى إنتاج محاصيل زراعية غير غذائية لأسباب إقتصادية ،(٣) وجود الكوارث الطبيعية التى قد تؤثر سلبيا على إنتاج الغذاء فى بعض المناطق من العالم . إن إحتمالات وجود هذه الأسباب في منطقة أو أكثر من المناطق ذات النصيب الأكبر في المساهمة في الإنتاج العالمي من الغذاء ، يجعل من إحتمالات نقص نصيب الفرد منه على المستوي العالمي من الإحتمالات

القائمة أو المؤكدة . وفى وجود مثل هذه الإحتمالات هناك من المخاطر التى يمكن أن تنشأ عن ذلك ، والتى يمكن إجمالها بإيجاز في : (١) الحاجة إلى السحب من المخزون الإستراتيجي من الغذاء بغرض تلبية إحتياجات سكان العالم من الغذاء ، وقد تبدو خطورة ذلك إذا ما أستمرت الأسباب المسئولة عن ذلك لفترة طويلة نسبيا . (٢) إرتفاع قيمة فاتورة توفير الغذاء بالمجتمعات التى تعتمد على الأسواق الخارجية في توفير جانباً كبيراً من إحتياجاتها من الغذاء ، بسبب إنخفاض المعروض منه بالسوق العالمية وإحتمالات إرتفاع الأسعار . ، (٣) إحتمالات تعرض البلدان المستوردة للغذاء إلى أثار إقتصادية وإجتماعية غير مباشرة (مع إرتفاع تكلفة فاتورة توفير الغذاء من الخارج) ممثلة فى إنخفاض الدخل الحقيقي الفـــــردي (أو زيادة دعم الغذاء) وإعادة توزيع الدخل العائلى لغير صالح الكثير من الجوانب الإجتماعية.

إن إحتمالات تناقص نصيب الفرد من الغذاء على المستوي العالمي وما يترتب على ذلك من مخاطر للأسباب المشار إليها قد تبدو من الإحتمالات الضعيفة على المستوي الكلي لمجموعة السلع الغذائية ، أو على المستوي الكلي للسوق العالمية للغذاء ، إلا أنها قد تبدو أكثر وضوحاً إذا ما نظر إليها على مستوي المجموعات والسلع الغذائية الفردية أو على مستوي مجموعات الدول المنتجة للغذاء . وفى هذا الشأن تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة للأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج السنوي للغذاء على المستوي العالمي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠١ (جدول رقم ٢/١) إلى وجود هذه الإحتمالات بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الكلية بنسبة بلغت نحو ١٦,٧% على المستوي العالمي ، وإن إختلفت نسبة هذه الإحتمالات بين المجموعات الدولية المختلفة ، حيث وصلت هذه النسبة أعلى حدودها فى مجموعة الدول الأفريقية بنسبة بلغت نحو ٤١,٧% ، بينما وجدت هذه الإحتمالات بنسبة بلغت نحو ١٦,٧% في مجموعة دول أمريكا الشمالية ، ٨,٣% في مجموعة دول أمريكا الجنوبية ، ٨,٣% في مجموعة دول أوسيانيا ، هذا في نفس الوقت الذي وجدت فيه هذه الإحتمالات بنسبة ١٠٠% في مجموعة الدول الأوربية . وقد يفسر وجود هذه الإحتمالات وبهذه النسبة في مجموعة الدول الأوربية بإستغلالها لكامل مواردها الزراعية المتاحة أو تحول جانبا منها لإنتاج السلع الزراعية غير الغذائية ، ومن ثم إحتمالات تأثر إنتاجها من الغذاء بالعوامل المناخية والبيئية غير الملائمة التى تؤثر على إنتاجية الموارد المستغلة في إنتاج الغذاء . وفى المقابل هناك مجموعة الدول الآسيوية التى غاب عنها وجود مثل هذه الإحتمالات بل يمكن القول بتحقيقها لطفرة تذكر ، حيث إرتفاع متوسط نصيب الفرد بها من إنتاجها من الغذاء وعلى نحو